بمعنى في او للسببية فتكون الاضافة سببا للجر المضاف
اليه ولا يلزم من كونها سببا كونها عاملة اذ كون الشيء
سببا اعم من كونه عاملا والاعم لا يلزم صدقه بالخصوص
معين ويجاب ايضا بان اضافة بمعنى مضاف من اطلاق
اسم المصدر على المفعول قال الشيخ الرضي واذا ثبت ان العامل
في الاسم ما يحصل بواسطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي
للاعراب وذلك الاسم عمدة او فضلة والمعنى كونه مضافا
اليه العمدة والفضلة فاعلم ان بينهم خلافا في ان العامل
في المضاف اليه هو اللام المقدرة او من او المضاف
فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه في الاصل
هو المقدم للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل
غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف
اليه لاجل الحرف ولا ينكر ههنا عمل حرف الجر مقدرا
وان اضعف مثله في نحو خير في قول رؤبة وذلك لقوة
الدلالة عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه
وتنبيه له كما ان نصب المقدرة في نحو احضر الوغى
ضعيف فاذا وقع موقعها فالنسبة او ولو الجمع كما يجيء
في باب نواصب المضارع جاز نصبها مطردا فكذا الجر
برب المقدرة بعد الواو والقائل ليس بضعيف ومن
قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى قال
ان حرف الجر نسبة منسوخة والمضاف مفيد
معناه لو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام
لزيد فمعنى كون الثاني مضافا اليه انه حاصل له بواسطة
الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى
الاضافة وليس بشيء لانه ان اراد بها كون الاسم مضافا

اليه

اليه فهذا المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى
المقتضي وان اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف
اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا
النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل
في الفاعل هو الاسناد لا الفعل انتهى والاضافة
لغة الامالة والاسناد ومنه ضافت الشمس للغروب
اي مالت واضفت ظهري الى الحائط اي اميلته واسندته
اليه واصطلاحا نسبة تقييدية بين اسمين تقتضي
انجرار ثانيهما فخرج بالتقييدية الاسنادية نحو زيد
قائم وبما بعده نحو قام زيد وبالاخير نحو زيد الخياط
ولا ترد الاضافة الى الجمل لانها في تاويل الاسم واشتهر
اشكال في الاضافة بانه يلزم الدور لتوقف المضاف
من حيث هو مضاف على الاضافة وتوقف الاضافة
على المضاف ضرورة انها نسبة بين المضاف والمضاف
اليه وكل نسبة متوقفة على المنتسبين وجوابه ان اريد
بتوقف الاضافة على المضاف توقفها عليه من حيث
ذاته فهو مسلم ولا دور لاختلاف جهة التوقف او
توقفها عليه من حيث كونه مضافا فهو ممنوع واعلم
ان الاول هو المضاف والثاني هو المضاف اليه لان
الاول هو الذي يضاف للثاني فيستفيد منه تخصيصا
وهذا مصطلح سيبويه وابن مالك وقيل عكسه
وقيل يجوز في كل **و** قسم **مخفوض بالتبعية**
هذا القسم زاده الاخفش وهو راي عند الجمهور
فان قيل الجر بالاضافة ايضا اثبات به وهو مرجوح قلت
نعم ولكن المراد كما سبق الجر بغيرهما اي فيهما او بالمضاف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)